«الفروانية» تتصدر أعلى نسبة بـ 256 إصابة

«الصحة»: 598 إصابة جديدة بـ «كورونا» و178 حالة شفاء

تسجيل 7 حالات وفاة جديدة ترفع الإجمالي إلى 65

أعلنت وزارة الصحة الكويتية أمس الاثنين تسجيل 598 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) في البلاد خلال اليوم السابق ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة إلى 9286 حالة.

وذكر الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي أنه تم تسجيل 178 حالة شفاء من المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) خلال اليوم السابق، ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 2907 حالات، فيما سجلت 7 حالات وفاة إثر إصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 65 حالة.

وأوضح السند أن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض هي حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن أسباب العدوى وفحص المخالطين.

وبيّن أن حالات الإصابة الـ598 السابقة تضمنت (79 حالة لمواطنين كويتيين) و(159 حالة لمقيمين من الجنسية الهندية) و(140 حالة لمقيمين من الجنسية المصرية) و(87 حالة لمقيمين من الجنسية البنغلاديشية) وبقية الحالات من جنسيات أخرى.

وأضاف أن المصابين حسب المنطقة الصحية جاؤوا بواقع (74 حالة بمنطقة العاصمة الصحية) و(131 حالة بمنطقة حولي الصحية) و(93 حالة بمنطقة الأحمدي الصحية) و(256 حالة بمنطقة الفروانية الصحية) و(44 حالة بمنطقة الجهراء الصحية).

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فقد أشار إلى أنها جاءت على النحو التالي: (89 حالة بمنطقة الفروانية) و(76 حالة بمنطقة حولي) و(61 حالة بمنطقة جليب الشيوخ) و(41 حالة بمنطقة خيطان).

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 131 حالة منها 71 حالة مستقرة و60 حالة حرجة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد – 19) وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 6314 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال اليوم السابق عدد 884 حالة وذلك بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين بمداومة الأخذ بكافة سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق إستراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع حول الإرشادات والتوصيات وكل ما بشأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

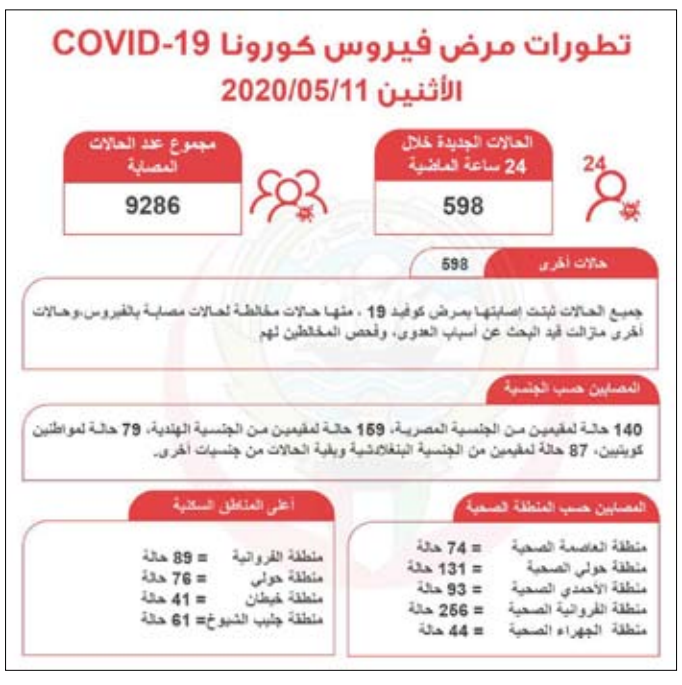

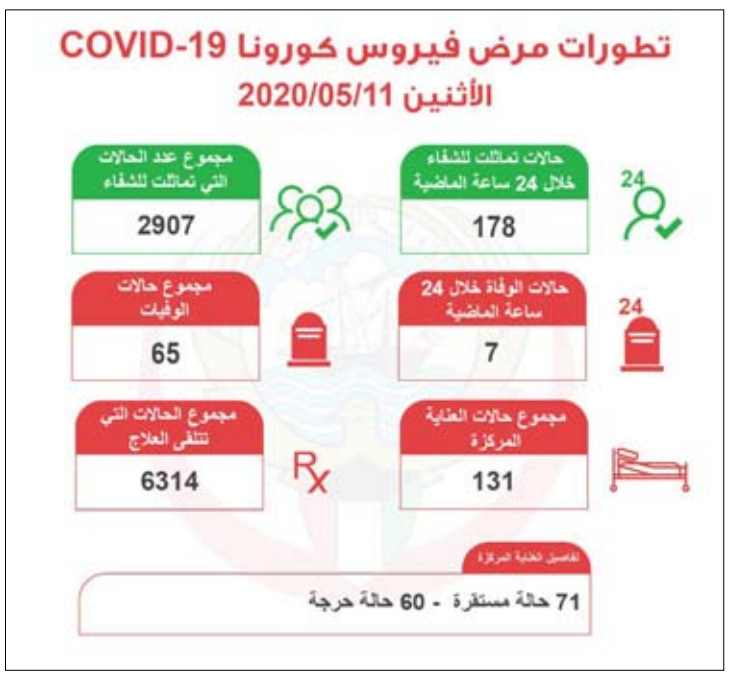

تطورات مرض فيروس كورونا يوم أمس

«البلدية» تسمح للبقالات بمزاولة نشاطها خلال الحظر الشامل

بلدية الكويت

أعلنت بلدية الكويت أمس الاثنين السماح لمحلات البقالة بتقديم خدماتها خلال الحظر الشامل الذي أقره مجلس الوزراء، وذلك عن طريق تزويد السكان من قاطني المباني المجاورة للمحل بما يحتاجونه على فترتين صباحية ومسائية.

وأوضحت البلدية في بيان صحفي أن التوصيل يجب أن يتم دون استخدام أي مركبة لتأمين المواد الغذائية للسكان إلى جانب عدم استقبال الجمهور داخل محلات البقالة.

وبينت أن السماح يقتصر فقط على محلات البقالة التي تمارس نشاط بيع المواد الغذائية في المناطق الاستثمارية.

وحددت البلدية ساعات عمل تلك المحلات في الفترة الصباحية من الساعة 8 وحتى الساعة 4 عصراً، وفي الفترة المسائية من الساعة 8 وحتى الساعة 1:30 فجراً.

وشددت على جميع العاملين في تلك المحلات وجوب الالتزام بالاشتراطات الاحترازية والوقائية مع ضرورة التقيد بلبس القفازات والكمامات وغيرها من وسائل الوقاية.

ووضعت البلدية رقم واتساب (65975744) لتلقي الرسائل الخاصة بأي استفسارات أو شكاوى بهذا الشأن.

«النجاة الخيرية» تطرح مشاريع العشر الأواخر

رعاية طلاب العلم

تزامناً مع الأيام العشر الأواخر من هذا الشهر الفضيل وتسابق أهل الخير في الأعمال الصالحة أكد مدير إدارة الموارد والحملات بجمعية النجاة الخيرية / عمر فلاح الشقراء – حرص الجمعية على تنمية ومساعدة الفقراء والضعفاء في كل مكان، وتقديم الوسائل والمساعدات التي تساعدهم على مكافحة الفقر والجهل والمرض، لافتا إلى أن النجاة تطرح عدة مشاريع خيرية مختلفة ومتنوعة على أهل الخير خلال هذه الأيام المباركة، متأملا أن تكون مشاريعها الخيار الأول للمحسنين في الكويت.

وبين الشقراء أن المشاريع الخيرية المستهدفة متنوعة داخل الكويت وخارجها، حيث سيتم فيها طرح مشاريع تنموية في بنجلاديش ، ومركز إسلامي تعليمي في الهند، ومشاريع إغاثية عامة ، وكفالة طلاب علم، ومشاريع لرعاية وكفالة الأيتام في مختلف الدول الفقيرة، وإجراء 2500 عملية من عمليات العيون، ومشاريع رعاية مرضى الفشل الكلوي، وكذلك إنشاء مسجد وقرية في مشروع قرية النجاة في إفريقيا، ومشروع حفر الآبار (سقيا الماء), وأخيرا سيتم طرح مشروع (ابشروا بالخير) لمساعدة الأسر الفقيرة داخل الكويت ، لافتا أن هذه المشاريع يستفيد منها أكثر من 3 مليون إنسان في مختلف الدول حول العالم .

وأكد الشقراء أن هذه المشاريع تعد خيارات متاحة أمام فاعل الخير لاختيار ما يناسبه منها لتنفيذه، مشيرا إلى إمكانية التبرع عبر وسائل التبرع الالكترونية الحديثة بمواقع الجمعية أو عن طريق اللجان التابعة أو الاتصال هاتفياً، فكل الوسائل متاحة لدينا للتيسير على أهل الخير.

المقاطع: الحلقات النقاشية شكلت ورش عمل متميزة وثرية وقدمت حلولا واجتهادات قانونية

كلية القانون الكويتية العالمية نظمت إلكترونياً المؤتمر العلمي القانوني بشأن آثار جائحة كورونا بمشاركة واسعة

عقدت كلية القانون الكويتية العالمية السبت 9 مايو 2009 مؤتمراً علمياً إلكترونيا بعنوان (آثار جائحة فيروس كورونا على العلاقات القانونية.. الإشكاليات والحلول)، تضمن ثلاث ندوات متزامنة، لمناقشة الإطار القانوني الذي يحكم مواجهة تداعيات جائحة كورونا التي مست بشكل كارثي مختلف جوانب العلاقات القانونية الاجتماعية المحلية والإقليمية.

وقد شهدت هذه الندوات مشاركة واسعة من أساتذة القانون والباحثين من جامعات عربية وأجنبية، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني المرئي عن بعد، حيث تم مناقشة المشكلات القانونية الرئيسية التي أثارتها الأزمة الأخيرة في مجالات القانون العام بشقيه الدستوري والإداري،والقانون الجزائي، سواء ما تعلق منها بالسياسة الجنائية أو الجوانب الموضوعية والإجرائية، والقانون الخاص في الجوانب المدنية والتجارية بشقيها الموضوعي والإجرائي، كما شملت المناقشات في الحلقة الثالثة الإشكاليات التي تطرحها الجائحة فيما يتعلق بأحكام القانون الدولي العام.

وأكد رئيس الكلية الأستاذ الدكتور محمد المقاطع أن تنظيم هذا المؤتمر العلمي القانوني في هذا الوقت جاء إيماناً من كلية القانون الكويتية العالمية بالدور الريادي الذي تحتله مؤسسات التعليم العالي والجامعات في بحث وتدارس وتناول القضايا والظواهر والأحداث المختلفة، وتجسيدا لرسالتها العلمية والمجتمعية في تحليل الحدث وتشخيصه وتقديم الآراء العلمية والمحايدة بشأن تداعياته وآثاره، واستشعارا لمسؤولية الأمانة العلمية والالتزام الوطني والمجتمعي؛ وأضاف الدكتور المقاطع أن الحلقات النقاشية التي تضمنها المؤتمر شكلت ورشاً علمية تميزت بتنوع الأطروحات والمعالجات والحلول تبعا لآراء علمية ومدارس فكرية للمشاركين، فتعددت الاجتهادات، مما أكسب المؤتمر ثراء علمياً متميزاً وتبايناً قانونيا يجسد الحرية الأكاديمية والموضوعية العلمية وفقاً لقناعات كل باحث وعالم وما يراه من رأي في شأن موضوع المؤتمر.

وأشار د. المقاطع إلى أن المشاركون في المؤتمر انتهوا إلى إقرار عدد من التوصيات المهمة والحيوية، كما سيتم إتاحة النص الكامل للحلقة النقاشية للجمهور والمختصين للاستفادة منها.

الحلقة الأولى– التحديات الدستورية والإدارية

تناول المشاركون في الحلقة النقاشية الأولى الطبيعة القانونية لتكييف جائحة فيروس كورونا وما إذا كانت من ضمن الكوارث أو الأوبئة أو الأزمات، لما لذلك من أهمية في بيان طبيعة وسلامة الإجراءات المتخذة بشأنها، كما تطرق النقاش لآثار الجائحة في مجالات القانون العام والقانون الجزائي، وطبيعة الأسس الدستورية والقانونية للإجراءات والقرارات الحكومية والإدارية في مواجهة آثار جائحة كورونا سواء داخل الكويت أو خارجها، والتي تضمنت تنظيماً وتقييداً للحريات الفردية والأنشطة الاقتصادية، اقتضته الطبيعة المعقدة لهذه الجائحة؛كما تطرق المشاركون في هذا المجال إلى السند والأساس الدستوري والقانوني لدور الدولة في تحقيق التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع، والعمل على تعويض الفئات الاجتماعية والاقتصادية المتضررة، وضمان استمرار عمل المرافق العامة الحيوية.

وقد شارك بهذه الحلقة النقاشية من كلية القانون الكويتية العالمية كلا من: د.أحمد الفارسي عميد كلية الدراسات العليا (رئيساً للحلقة)، وأ.د.محمد المقاطع رئيس الكلية، د.فيصل الكندري عميد الكلية، أ.د.يسري العصار، أ.د. مجدي شهاب، أ.د. هشام رستم، د.مصطفى موسى، د.علي الظفيري، د. خالد الحويلة، د. هشام الصالح، د. بلال الصنديد، د. سعد العنزي، د.يحيى النمر، د. أحمد العتيبي، د. معاذ الملا، كما شارك من كلية الحقوق بالجامعة الأردنية أ.د. ليث نصراوين ود.محمد الفواعرة.

وقد اعتبر بعض المشاركين أن المشرع الكويتي كان سباقا في التنظيم القانوني للتعامل مع الجوائح والأوبئة من خلال القانون رقم 8 لسنه 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية والمعدل في 25 مارس 2020، مما ساعد في التحرك السريع والفعال لمواجهة آثار وتداعيات الجائحة، لكنهم رأوا بأن التطبيق العملي وتسارع انتشار هذا الفيروس كشفت عن ثغرات تشريعية تستوجب تدخلاً عاجلاً من المشرع، وبهذا الشأن طالب بعض المشاركين بضرورة تفعيل دور السلطة التشريعية في هذا الأزمة، أسوة بدور باقي السلطات الدستورية والسياسية، كما شملت مناقشات هذه الحلقة طبيعة وحدود قرارات الضبط الإداري التي جرى اتخاذها الأزمة حتى الآن وسبل الرقابة عليها.

من جهة أخرى، تطرق المشاركون في الحلقة أيضاً إلى وضع أعمال النيابات العامة والمحاكم فيما يتعلق بالفصل في القضايا ومواعيد الطعون في القضايا المعروضة، مؤكدين أهمية استمرار أعمال الجهات القضائية وذلك في إطار نظرية استمرار المرفق العام، وقد أوصى بعض المشاركين بضرورة إنشاء المحاكم الذكية والسماح بتقديم الدعاوى والإعلانات القضائية بشكل إلكتروني؛ هذا وقد عرض المشاركون لعدد من القضايا الأخرى من بينها سبل التعامل مع الانتخابات المحلية والتشريعية التي يتزامن موعدها مع إجراءات التعامل مع جائحة كورونا بما في ذلك حظر التجول وتقييد الحركة وغيرها، حيث عرض أحد الباحثين للإطار القانوني للتصويت الإلكتروني، كما عرض آخرون لإمكانية تأجيل موعد الانتخابات والتمديد للمجالس القائمة، وقد تم استعراض الأمر في عدد من الأنظمة الدستورية ومن بينها الكويت والأردن.

كما ناقش المشاركون مدى فعالية الأطر والسبل القانونية والإدارية والتنظيمية لمواجهة الجوائح والكوارث في ضوء ما كشفته أزمة فيروس كورونا الجارية، حيث اعتبروا بأنه من المهم جدا إنشاء هيئة عامة لإدارة الكوارث تكون مهمتها إعداد دراسات وأنظمة وإجراءات لمواجهة الأوبئة والجوائح والأزمات الكبرى التي قد تشهدها البلاد، مثلما هو الحال بالنسبة لعدد من الدول في أوروبا وآسيا وغيرها.

كما تناول المشاركون في هذه الحلقة آثار جائحة فيروس كورونا على العلاقات في مجال القانون الجزائي وقانون الإجراءات الجزائية، حيث أشاروا إلى الجرائم المستجدة في هذا المجال، وإلى مشاكل المواعيد والإجراءات.

د. محمد المقاطع

الحلقة الثانية – عقود العمل والإيجار

بحث المشاركون في الحلقة الثانية الآثار القانونية لجائحة كورونا على العلاقات في مجالات القانون المدني والقانون التجاري وقانون العمل، حيث عرضوا للمشكلات التي تواجه القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توقفت الأنشطة والأعمال فيها على نطاق واسع، الأمر الذي نشأت عنه مشكلات قانونية عدة، سواء فيما يتعلق بالعلاقات مع الجهات الممولة كالبنوك أو مع العمال، أو مع المؤجرين، وهو ما يستدعي تدخلاً عاجلاً من المشرع، كما ناقش المشاركون التحديات التي تفرضها الآجال والإجراءات القانونية فيما يتعلق برفع الدعاوى والطعون في الأحكام، مقترحين عدة حلول لمعالجة ذلك.

وقد شارك بهذه الجلسة من كلية القانون الكويتية العالمية كلا من: د.يوسف العلي نائب رئيس الكلية (رئيسا للحلقة)، أ.د.إبراهيم أبوالليل، أ.د.أمين دواس، د.عنادل المطر، د.اليمامة الحربي، د.محمود ملحم، د.سماح خمان، د.يوسف الحربش، د.نور العبدالرزاق، د.خليل فيكتور، د.عبدالوهاب الرومي، د.محمود المغربي، ومن كلية القانون بجامعة اليرموك أ.د. لافي درادكه)، ومن كلية الحقوق بجامعة الكويتد.أنس التورة، ومن كلية القانون بجامعة قطرد.أحمد سيد محمود، ومن الجامعة العربية الأمريكية بفلسطين د.يوسف شندي .

الحلقة الثالثة – تحديات القانون الدولي العام

ناقش المشاركون في الحلقة النقاشية الثالثة الآثار التي تطرحها جائحة كورونا على مستوى العلاقات في القانون الدولي العام، حيث عرضوا للمشكلات القانونية في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بسبب المسؤولية عن جائحة كورونا، وللوضع القانوني لمنظمة الصحة العالمية التي بينت الأزمة محدودية دورها وتأثيرها أسوة بباقي المنظمات الدولية بسبب الصراعات بين الدول واختلاف والأولويات.

وقد شارك بهذه الجلسة من كلية القانون الكويتية العالمية كل من: د.أرديت ميميتي (رئيساً للحلقة) ، د.فرح ياسين، د.دينا حداد، د.جوديث سبيجل، د.شريفة المهنا، د.خالد الياقوت، د.رنا الصاوي، ومن كلية الحقوق بجامعة مؤتة بالأردن أ.د. ياسر الخلايلة، ومن جامعة وايكاتو بنيوزيلنداد.مايرا ويليامسون، ومن كلية القانون بجامعة الشارقة أ.د.وائل علام، د. شادي شديفات.

التوصيات:

في ختام الحلقات النقاشية صدر عن الحضور مجموعة مميزة من التوصيات التي سيتم نشرها لاحقا بشكل تفصيلي وعلمي، ونورد هنا أهمها بشكل مقتضب:

1) إعادة النظر بالقوانين ذات الصلة بالأزمات والظروف الاستثنائية لتوحيد لغتها التشريعية وتنسيق مضامينها وأحكامها.

2) الاعتماد الحقيقي على التعامل الالكتروني بعد انتهاء الأزمة حيث ثبتت القدرة على استخدامه كبديل لتقديم الخدمات العامة.

3) تفعيل وتشديد الجزاءات الخاصة بتجارة الإقامات وتجارة الأزمات.

4) وضع نصوص لتشجيع ومكافأة العمل التطوعي.

5) إصدار قانون التفويض في مسائل الصحة والأمن لمواجهة أزمة كورونا

6) إعادة صياغة قانون الأحكام العرفية.

7) معالجة القيود الانتخابية في ظل احتمالية تعرض الانتخابات القادمة للإبطال.

8) إنشاء دليل للخطوات والإجراءات التي اتخذتها أجهزة السلطة التنفيذية للاستفادة منها في المستقبل.

9) تطبيق سياسة قضائية مرنة للحد من التكدّس البشري في المحاكم والمؤسسات العقابية عن طريق العفو البسيط وتأجيل تنفيذ عقوبات الحبس قصير المدة.

10) تعديل قانون الإجراءات الجزائية والنص على المراقبة الإلكترونية من خلال الإسوارة الإلكترونية كبديل للحبس الاحتياطي والسجن.

11) الإسراع إلى إقرار مشروع قانون إدارة الكوارث والأزمات الذي أعدته الحكومة.

12) إنشاء صندوق ضمان للعمالة.

13) معالجة اختلالات عدة في نظم دفع الأجور للعمال ومستحقاتهم.

14) تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية ليتم مراعاة العديد من الإشكاليات منها حالة القوة القاهرة وما يتعلق بالمواعيد الإجرائية.

15) تعديلات بشأن القانون المدني، لمعالجة القضايا العمالية والإيجارات، جبر الضرر عن جميع الأطراف المتضررة، إضافة نصوص تشريعية تشكل الإطار العام لمفهوم القوة القاهرة

16) اضافه تعديلات في قانون الإيجارات، لمعالجة النقص الكبير في انتفاع المستأجر، مثل قرار السلطة العامة تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة حماية للأمن العام والصحة العامة أو أي أسباب أخرى متعلقة بالمصلحة العامة للدولة كالحروب والزلازل أو الكوارث الطبيعية أو نتيجة تفشي الأمراض أو الأوبئة.